بيان صحفى

٢ يونيو ٢٠٠٥

قرر البنك المركزى المصرى أن يكون سعر عائد ودائع البنوك لديه لليلة واحدة بواقع ٩,٥% سنويا.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى فى اجتماعها الشهرى اليوم تحديد سعرى العائد الأساسيين – سعر الايداع وسعر الاقراض لليلة واحدة بواقع ٩,٥% و ١٢,٥% على التوالى. وبذلك تنخفض أسعار العائد لليلة واحدة فى سوق النقد عن مستوياتها الحالية.

وقد شهد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نموا ملحوظا فى الاقتصاد المصرى يعود بصفه أساسية الى الزيادة الكبيرة فى صادرات السلع والخدمات . وتدل مؤشرات الاقتصاد الحقيقى على استمرارية الانطلاقة التى بدأت فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، حيث يقترب معدل نمو الناتج الحقيقى تدريجياً من المعدل المستهدف .

وقد انخفض المعدل السنوى للتضخم بشكل ملموس خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥، ويعود ذلك أساساً الى السياسة النقدية غير التوسعية التى انتهجها البنك المركزىالمصرى و استمرارية الأداء الفعال لنظام سعر الصرف الجديد الأمر الذى أدى الى إنخفاض التوقعات التضخمية ، فضلاً عن انخفاض الاسعار العالمية للسلع الاساسية .

وفى خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥ ارتفع معدل النمو السنوى للمعروض النقدى بمعناه الواسع بالعملة المحلية (M2D) بشكل واضح ، ويعود ذلك أساساً الى التحول نحو تفضيل الودائع بالعملة المحلية الأمر الذى يعكس التراجع التدريجى لظاهرة الدولرة منذ البدء فى تطبيق سوق النقد الأجنبى للمعاملات بين البنوك . وفيما يخص معدل نمو الائتمان المصرفى الموجه للقطاع الخاص ، فلا يزال عند مستويات منخفضة .

واجمالاً فان البنك المركزى المصرى يرى ان المخاطر التى تكتنف استقرار المستوى العام للأسعار فى المدى المتوسط لا تتسم بالارتفاع. كما ان البنك المركزى المصرى سيظل ملتزماً باتخاذ الاجراءات الضرورية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فى الأجل المتوسط .

للاتصال: الاستاذ طارق عامر – نائب محافظ البنك المركزى المصرى

ت: ٣٩١٨٢٧٠ - ٣٩٢١٠١٢

بريد الكترونى:tarekamer@cbe.org.eg